مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الدور الفرنسي في لبنان بعد صدور قرار مجلس الامن 1559
اسم الكاتب: م.د. عامر كامل احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6786
تاريخ الاسترداد: 2025/04/23 00:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدور الفرنسي في لبنان بعد صدور قرار مجلس الأمن ١٥٥٩

المدرس الدكتور
عامر كامل احمد
قسم الدراسات الاسيوية
مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

مقدمة

تميز الدور الفرنسي في لبنان بأبعاده التاريخية والدينية والثقافية،وتعزز هذا الدور خلال فترة الانتداب الذي كرس قانون النظام العرفي الذي اعطى للموارنة دون غيرهم من الطوائف اللبنانية حق احتكار منصب رئيس الجمهورية بنية الابقاء على الولاء السياسي.،كما ارتكز الدور الفرنسي على عنصر آخر تداخل مع العنصر الديني هو الحضور الثقافي.

حرصت الحكومات الفرنسية المتعاقبة بالحضور بقوة في الازمات اللبنانية ،فأثناء الحرب الاهلية التي شهدتها لبنان اقترح الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان (١٩٧٤-١٩٨١) على الحكومة اللبنانية أرسال قوات فرنسية الى لبنان لأيقاف الحرب الاهلية، رفضت الحكومة اللبنانية هذا التدخل، وتدخلت مرة اخرى في عهد الرئيس فرانسوا ميتران (١٩٨١-١٩٩٥) في الازمة اللبنانية التي نشبت عام ١٩٨٩ بين العماد ميشيل عون من جهة والقوات اللبنانية -السورية من جهة اخرى ومنحته فرنسا حق اللجوء السياسي في السفارة الفرنسية في بيروت.

يأتي قرار مجلس الامن ١٥٥٩ في سياق محاولات فرنسا في استعادة دورها وتأثيرها في لبنان ورأب الصدع في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية والتي تدهورت على خلفية الموقف الفرنسي المعارض للحرب على العراق.

لقد هيأت فرنسا للقرار الدولي واجرى الرئيس الفرنسي جاك شيراك اتصالات مع اعضاء مجلس الامن لأقناعهم في التصويت على القرار ،وادت الدبلوماسية الفرنسية دوراً مهماً بعد صدوره اتخذت شكل اتصالات مع المعارضة اللبنانية ومتابعة تنفيذها القرار بحزم لاسيما بعد اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء الاسبق،وتلخص الهدف الفرنسي من القرار اخراج القوات السورية من لبنان واعادة رسم التركيبة السياسية الداخلية بالشكل الذي يخدم مصالحها في المستقبل.

ومن هذا المنطلق فقد تم تقسيم البحث الى خمسة نقاط اساسية وهي:-

اولاً:-قراءة في القرار ١٥٥٩ الصادر من مجلس الامن.

ثانياً:-دوافع الدور الفرنسي من القرار.

ثالثاً:-الرؤية الفرنسية في تنفيذ القرار.

رابعاً:-التوافق الفرنسي-الامريكي حول القرار.

خامساً:-مستقبل السياسة الفرنسية في لبنان.

خاتمة

اولاً: قراءة في قرار مجلس الامن ١٥٥٩

لم يأتِ قرار مجلس الامن ١٥٥٩ من فراغ بل ان الاحداث المتسارعة على صعيد البيئة الداخلية اللبنانية -السورية والبيئة الاقليمية والدولية مجتمعة هيأت الظروف المناسبة لأستصداره.

ان القراءة المتأنية للقرار تظهر عدداً من النقاط التي يجب التوقف عندها وتسليط الضوءعليها، فالقرار١٥٥٩ يتكون من مقدمة وسبع فقرات تضمنت معالجة الحالة اللبنانية بتشعباتها وتعقيداتها.

في مقدمة القرار يستذكر مجلس الامن عدداً من قراراته السابقة التي صدرت حول الحالة اللبنانية والتي تضمنت دعم المجلس لوحدة لبنان وسيادته واستقلاله السياسي والحرص على ممارسة الحكومة اللبنانية سيادتها الكاملة على الارض اللبنانية[1].

فالقرار من حيث الشكل ،اراد المجلس تصويره وكأنه متخذ وفقاً لصلاحياته المنصوص عليها فيما التدقيق في حيثياته تجده يفتقد لصفة الالزام كونه لم يصدر وفـــــق الفقـــــرة (٧) بند(٢) من ميثاق الامم المتحدة،كما ان المجلس قد تجاوز بهذا القرار حدود صلاحياته وخالف ميثاق الامم المتحدة،فالحكومة اللبنانية لم تطلب من مجلس الامن التدخل ولم تقدم شكوى تجاه القوات السورية المتواجدة فيها لذلك رفضته الحكومة اللبنانية في البداية بوصفه يعد تدخلاً في شؤونها الداخلية وانتهاكاً لخصوصيات الدول وبذلك يكون سابقة جديدة في العلاقات الدولية وتاكيداً لأستقواء الدول الكبرى في مجلس الامن .فضلاً مما تقدم فان القرار قد دول للأول مرة العلاقة السورية -اللبنانية عبر ادراج القوات السورية في لبنان بأنها قوات اجنبية ووجودها خارج اطار الشرعية الدولية.

---

(1) في مقدمة قرار مجلس الامن ذكر بالقرارات السابقة والصادرة منذ عام ١٩٧٨ كالقرار ٤٢٥و٤٢٦ في ١٩٧٨ والقرار ٥٢٠ في ١٩٨٢ و١٥٥٣ في ٢٠٠٤ وهي قرارات صدرت للتأكيد على استقلال وسيادة لبنان بعد العمليات العسكرية التي شنتها اسرائيل ضد لبنان ينظر:
www.islam on line.net
حول مشروعية القرار ينظر احمد علي القطماني ،الحوار المتمدن -العدد ١١٢٨ في ٢٠٠٥/٣/٥.

اما من حيث التنفيذ فقد اعطى مجلس الامن صلاحية متابعة تنفيذ القرار للأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بتقديم تقرير الى مجلس الامن خلال ثلاثين يوماً وتعيين موفد دولي لمتابعة خطوات تنفيذ بنوده، الا ان القرار افتقد آلية التنفيذ من حيث تحديد سقف زمني لسحب القوات الاجنبية(السورية)والمدة التي يتم نزع سلاح الميليشيات المسلحة اللبنانية وغير اللبنانية وابقاءها سائبة.

ففي الفقرة الاولى من القرار دعوة المجلس (لأحترام سيادة لبنان وسلامة اراضيه)[2] يُفهم منها القوى الاقليمية المتمثلة بسوريا وايران واسرائيل الى ضرورة احترام استقلال لبنان وان القوات الاجنبية الموجودة على الاراضي اللبنانية بمثابة انتهاك لسيادته واستقلاله ،لذلك جاءت الفقرة الثانية التي تؤكد بما جاء في الفقرة الاولى من حيث مطالبة جميع القوات الاجنبية المتبقية بالأنسحاب من لبنان ،ولكن السؤال هو....من هي القوات الاجنبية؟ان القوات الاجنبية وحسب رأي الحكومتين الامريكية والفرنسية هي القوات السورية والايرانية،الا ان التركيز كان على القوات السورية لأعتبارات تتعلق بالموقفين الفرنسي والامريكي منه،اما اسرائيل فلم يقصدها القرار فأعتبرها المجلس انها انسحبت من جنوب لبنان منذ عام ٢٠٠٠ ونفذت التزاماتها تجاهه واعتبرت اسرائيل مزارع شبعا ذات عائدية *سورية لكي تبقى في منأى عن تنفيذ القرار ١٥٥٩.

اما الفقرة الثالثة حول (حل ونزع اسلحة كافة الميليشات اللبنانية وغير اللبنانية)[3] فأعتبر المجلس حزب الله هو ضمن الميليشيات المسلحة ، الا ان الحكومة والشعب اللبناني يعتبرحزب الله مقاومة وطنية وحزب فاعل على الساحة السياسية وله نواب منتخبون في المجلس النيابي وان نزع اسلحته ينبغي ان تكون بعد تحرير اراضي الجنوب (مزارع شبعا)من الاحتلال الاسرائيلي ،كما شملت هذه الفقرة الفصائل الفلسطينية المتمركزة في جنوب لبنان بنزع اسلحتها وتوطينها في الجنوب بالغاء حق العودة الى ديارهم.

ان هذا المطلب هو امريكياً اسرائيلياً قبل ان يكون فرنسياً لأن الهدف من تجريد اسلحة المقاومة العربية بفصائلها اللبنانية والفلسطينية هو تأمين الحدود الشمالية لأسرائيل وتطبيع العلاقات مع لبنان والعمل على توقيع اتفاقية سلام على غرار اتفاقية السلام الموقعة مع مصر والاردن.

لاشك ان المرحلة الثانية من القرار تتعلق بالأستحقاق الانتخابات التشريعية واهمية اجراءها بطريقة مستقلة ونزيهة وهذه الفقرة من القرار يجري تنفيذها بعد خروج القوات السورية التي اتهمت في فترات سابقة بالتدخل في الانتخابات اللبنانية سواء التشريعية اوالرئاسية.

---

[2] انظر الموقع التالي في الانترنت www.islam online.net

[3] www.islam on line.net

عن التركيبة السياسية اللبنانية ينظر:شوكت آشتي ،الاحزاب اللبنانية ،قراءة في التجزئة،مؤسسة الانتشار العربي، ط١، ٢٠٠٤.

وفيما دعا القرار كافة الاطراف المعنية بالتعاون مع المجلس بغية التنفيذ الكامل للقرارات السابقة الصادرة بحق لبنان والمتعلقة بسيادته واستقلاله.

ويمكن ان نلخص ثلاثة ابعاد للقرار ١٥٥٩ حسب الرؤية الفرنسية وهي:

١- البعد السياسي:-التوافق الفرنسي مع الولايات المتحدة في اصدار القرار يعني توافقاً حول مجموعة الرؤى الاستراتجية فيما يتعلق بمستقبل الشرق الاوسط والاصلاح والديمقراطية للنظم في المنطقة وحول مكافحة الارهاب فضلاً عن ملفات تتعلق بأخراج القوات السورية من لبنان وتغيير التركيبة السياسية في لبنان لصالح رموز تؤيد دوراً فرنسياً في لبنان من أمثال ميشيل عون.

٢- البعد الاستراتيجي:التوافق بين فرنسا والولايات المتحدة حول اعتبار المنظمات الفلسطينية وحزب الله بانها منظمات ارهابية وخارج اطار الشرعية ويتعين عليها نزع اسلحتها والدخول في العملية السياسية بالنسبة لحزب الله فضلاً عن تجزئة الجبهة الشمالية لأسرائيل من هضبة الجولان الى جنوب لبنان (مزارع شبعا)المحتلة من اسرائيل ونهاية نظرية(لاحرب دون مصر ولاسلام دون سوريا)لصالح النظرية الاسرائيلية(السلام مقابل السلام). على صعيد آخر فان من الابعاد الاستراتيجية الاخرى تجزئة المساريين السوري اللبناني-الاسرائيلي وبالتالي تسهيل عملية التفاوض والتطبيع مع اسرائيل وتوقيع معاهدة سلام على غرار كل من مصر والاردن واسرائيل.

٣- البعد الامني:- يعد حزب الله الذي يقود المقاومة اللبنانية المسلحة في الجنوب ضد اسرائيل احد الهواجس الامنية بوصفه يمثل تحدياً عسكرياً رادعاً للحدود الشمالية لأسرائيل ،كما ان العلاقة الاستراتيجية بين حزب الله وسوريا وايران كانت سبباً لتضمين القرار فقرة تشير الى نزع اسلحة الميليشيات اللبنانية المسلحة.ويتسم الموقف الفرنسي بضرورة اعادة انتشار الجيش اللبناني في الجنوب من منطلق وحدة السيادة وهو الذي يتولى حماية بدلاً من المقاومة اللبنانية شرط ان تنسحب اسرائيل من مزارع شبعا ،كما ان الرؤية الفرنسية تسعى الى ان يكون حزب الله طرفاً في اللعبة السياسية من خلال تسليم سلاحه الى الجيش اللبناني بعد ترتيب البيت اللبناني من الداخل[4].

وبناء على ما تقدم فان البعد الامني يتركز على تجريد سلاح المقاومة اللبنانية بأقل خسائر ممكنة مما سيؤدي الى قطف ثمرة استراتيجية اضافية في تثبيت التفوق الاسرائيلي ليس في منطقة المشرق العربي فحسب بل في منطقة الشرق الاوسط.

ثانياً:دوافع الدور الفرنسي من القرار١٥٥٩

آ-الموقف الفرنسي من القرار:

يعد لبنان منطقة تقاطع استراتيجي لقوى دولية واقليمية ،وسعت فرنسا الى تأمين تغطية دولية (امريكية واوربية) لتحركها في مجلس الامن محاولة استخدام الازمة اللبنانية في استعادة نفوذها في لبنان.

---

[4]انظر الموقع التالي في الانترنت www.albayane.ea serveltstale

ادركت فرنسا بان تعديل بعض الوقائع على الساحة السياسية اللبنانية والتي تنسجم مع التوجهات الفرنسية يتطلب اخراج القوات السورية من لبنان ليتناغم مع سياسة الولايات المتحدة المهيمنة على المنطقة خاصة بعد احتلالها العراق .لذلك جاءت التغييرات المتسارعة على الساحة اللبنانية فرصة سانحة ابتداءاً من قرار التمديد لرئيس الجمهورية اميل لحود بعد تعديل الدستور اللبناني من قبل المجلس النيابي التي ابدت فرنسا اعتراضها على القرار حين اشارت الناطقة بلسان الخارجية الفرنسية بان التمديد (يشكل تحدياً للمجتمع الدولي ويفتح الطرق امام تطور خطير في الحياة السياسية اللبنانية)[5] وعبرت فرنسا ايضاً عن قلقها حيال تصويت البرلمان اللبناني على تعديل الدستور واصفة هذا التعديل (بأنه يتناقض مع التقاليد الديمقراطية للبنان)[6].

بعد انقسام المجتمع اللبناني الى (معارضة وموالاة)[7] وما نجم عن ذلك من احتقان سياسي بين القوى السياسية الفاعلة على الساحة اللبنانية اضطلعت فرنسا بتشجيع المعارضة على التصعيد وقاد الرئيس الفرنسي جاك شيراك معركة المعارضة مباشرة منذ بداياتها ،فبعد استقالة وزارة رفيق الحريري على خلفية قرار التمديد استقبله الرئيس الفرنسي جاك شيراك معرباً له عن (رغبة فرنسا بالتطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩).مضيفاً له بان (فرنسا تقف دائماً الى جانب لبنان).

عندما اشتد التصعيد للمعارضة اللبنانية استقبل جاك شيراك كلاً من النائب المعارض وليد جنبلاط (زعيم حزب التقدم الاشتراكي) والبطريرك نصر الله صفير وتعمد شيراك ايصال رسالة الدعم والتأييد للمعارضة وجرى توديعهما بشكل لايليق الا برؤساء الدول مما يعطي دلالة الاهتمام الفرنسي تمثل بتصريح وليد جنبلاط بعد عودته بقوله"اننا لم نعد وحدنا"[8].

اما على الصعيد الاقليمي فقد شكل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية نقطة تحول في منطقة المشرق العربي ووجدت الدبلوماسية الفرنسية بان ليس

---

[5] جريدة الامانة العدد ٣٤١٥ في ٢٠٠٥/٣/٥.

[6] المصدر السابق.

[7] المعارضة:اطلق لفظ (البريستول) على صفوف المعارضة للوجود السوري في لبنان والذين عارضوا التمديد للرئيس اللبناني والذي ضم تيارات مسيحية بالاساس مثل (قرنة شهوان) والكنيسة المارونية بزعامة البطريك نصر الله صفير والتيار الوطني الحر اتباع ميشيل عون كما ضم تيارات اسلامية سواء الدرزية كتلة وليد جنبلاط والسنية التي انضمت بعد اغتيال الحريري.
الموالاة:يطلق لقاء عينة التينة على الموالين لسوريا التي ضمت حكومة كرامي السابق وشخصيات مسيحية مثل الرئيس لحود وكريم بقرادوني من حزب الكتائب اضافة الى منظمة امل وحزب الله بزعامة حسن نصر الله.
ينظر: تامر عزام،لبنان بعد الانسحاب ، مستقبل محفوف بالمخاطر، انظر الموقع التالي على شبكة الانترنت للأعلام العربي (عرب اون لاين) .
www.arabonline.net

[8] الحوار المتمدن في الانترنت www.rezgar.com

لديها الكثير ما تراهن عليه من سوريا وان فرصة استعادة نفوذها في ظل الظروف الاقليمية المتاحة وملء الفراغ الذي سينجم بعد خروج القوات السورية[9].

لقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى استمالة فرنسا واشراكها في الازمة اللبنانية على وفق التحالفات الجديدة التي تبنتها بعد احداث ١١ ايلول وهي تحالفات ارادية بمعنى نوع المهمة هي التي تحدد طبيعة التحالف وهذه التحالفات ليست ثابتة اودائمة. خاصة ان الولايات المتحدة الامريكية اصطدمت بثقل الاعباء التي تواجهها في العراق بما لاتستطيع قوة منفردة على تحملها[10].

ب. الموقف اللبناني –السوري من القرار ١٥٥٩

تميز الموقف اللبناني من القرار بضرورة ربطه بالسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط واعتبر مطالبة مجلس الامن بتنفيذه قبل القرارات ذات الصلة بالنزاع العربي–الاسرائيلي يشكل خطراً مباشراً على وحدته الوطنية واستقراره وامنه ،بمعنى ان تنفيذ القرار بمعزل عن القرارات الدولية الاخرى يعني عملياً تجدد التوتر في لبنان واسقاط كل الانجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية.

اما الموقف السوري فقد اعتبر القرار ١٥٥٩ تدخلاً في الشؤون اللبنانية وتشكيكاً في عمل المؤسسات الدستورية اللبنانية لأن التجديد لرئيس الجمهورية شأن لبناني داخلي وقد تم ضمن اطار الشرعية عبر المؤسسات الدستورية.

وفي سياق ردود الفعل الاولية للحكومة السورية بعد صدور القرار اعتبرت بانها غير معنية فيما يتعلق بانسحاب القوات الاجنبية بوصفها قوات عربية وليست اجنبية ووجودها على ارض لبنان[11] على وفق اتفاق الطائف وتحكمه اتفاقيات ومعاهدات بين الطرفين لذلك حاولت الجمع بين اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ بشان انسحابها لأن الاتفاق يتضمن آلية الانسحاب[12].

ثالثاً:الدور الفرنسي بعد القرار ١٥٥٩

سعت فرنسا الى تهيئة الاجواء الدولية للتحضير واستصدار القرار ١٥٥٩ حيث اتصل الرئيس الفرنسي جاك شيراك باعضاء مجلس الامن لأقناعهم بالتصويت على

---

(9) www.alwatan voice.com

(10) عن طبيعة التحالفات الامريكية الجديدة ينظر:آشتون كارتر ووليام بيري،الدفاع الوقائي استراتيجية امريكية جديدة للعراق،ترجمة اسعد حليم ،مركز الاهرام للترجمة للنشر ،ط١،القاهرة، ٢٠٠١ ، ص ٦٠.

(11) تمكنت الدبلوماسية السورية من تعديل القرار قبل اصداره من مجلس الامن باسقاط الكثير من العبارات التي تضمنها ومنها عدم الاعتراف بشرعية التمديد كذلك اسقاط اسم سورية ينظر: صحيفة الشرق الاوسط ٩٤٢٦ في ٢٠٠٤/٩/١٨.

(12) بحسب هذا الاتفاق ينص على بقاء ٢٠٠٠ جندي من اصل ١٤٠٠٠ الف جندي سورياً وتتمركز القوات السورية في سهل البقاع :وكالة الانباء السورية في ٢٠٠٥/٢/٥.

القرار، لذلك اتسم الدور الفرنسي بعد صدور القرار بالحزم ازاء تطبيقه بتفعيل النقاط الواردة فيه وتطبيقها حرفياً حيث زار مستشار الرئاسة الفرنسية (موريس غوردر)الولايات المتحدة والتقى نظيرته الامريكية كوندليزا رايس ونائب وزير الخارجية ريتشارد ارميتاج والتي تناولت ثلاث نقاط رئيسية:-

الاولى: متابعة صارمة لتنفيذ القرار الدولي لخروج القوات السورية خلال اقرب فترة ممكنة ليتسنى تطبيق الفقرات اللاحقة للقرار.

الثانية: دعوة الامين العام للأمم المتحدة الى تقديم تقرير دوري لمجلس الامن عن مدى امتثال سورية بتنفيذ القرار.

الثالثة: تعيين موفد دولي تابع للأمين العام مختص لمتابعة تنفيذه عبر زيارته للأطراف المعنية بالقرار. وجرياً مع ما تقدم فان الموقف الفرنسي تلخص بالنقاط الاتية:-

- تنفيذ سوريا للقرار الدولي وما يترتب عليه من سحب قواتها واستخباراتها من لبنان وان يكون السلوك السوري في لبنان بما يؤمن استقراره ويدفع باتجاه وطني جديد مع التأكيد على وحدته واستقلاله وامنه واستقراره.
- الضغط على السلطة اللبنانية وما سمي بالموالاة بدعم تداول السلطة وتقبل سياسة هادئة للسلطة على وفق الصيغ الديمقراطية.
- تقبل الحقائق الجديدة للبيئة الدولية والاقليمية والبدء بعملية اصلاح النظام السياسي السوري.

وشجعت فرنسا على استصدار بيان رئاسي من مجلس الامن في ١٩/ت٢/٢٠٠٤ جدد ما جاء بالقرار ١٥٥٩ وتضمن البيان دعوة الامين العام للأمم المتحدة لتقديم تقرير دوري لمجلس الامن عن مدى الامتثال لتنفيذ القرار.

وفي اللقاء الذي جمع جاك شيراك بمبعوث الامين العام تيري رود لارسن حول انجاح مهمته طالب المبعوث الدولي بمنح مهلة اطول وان يكون التقرير على مرحلتين:-

الاولى: في اول نيسان والثانية :في آخر تشرين الاول لأعطاء سوريا الوقت اللازم.

لذلك تمخضت الجولات المكوكية للمبعوث الدولي مع سوريا باعلانه بان سوريا عازمة على تنفيذ القرار لاسيما بعد لقائه الرئيس السوري موضحاً"توصلنا الى اتفاق متطلبات الالتزام الكامل بتطبيق القرار ١٥٥٩ فيما يتعلق بالانسحاب العسكري والاستخباراتي السوري"[13].

كما تم الاتفاق مع المبعوث الدولي على قبولها ارسال فريق من الامم المتحدة للتحقق من الانسحاب السوري الكامل من الاراضي اللبنانية.

---

(13) : صحيفة الشرق الاوسط،العدد ٩٦٢٤ في ٤/٤/٢٠٠٥.

رابعاً: التوافق الفرنسي-الامريكي حول القرار ١٥٥٩

ربما يتساءل المرء اين تقف فرنسا من المشروع الامريكي في المنطقة؟الجواب يتطلب قراءة للموقف الفرنسي من الحرب على العراق،حيث قادت فرنسا منذ منتصف عقد التسعينات معسكر الدول المعارضة للحرب على العراق واللجوء الى استخدام القوة حيث دعت قبل مناقشة الحرب ضرورة اعطاء الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الفرصة الكاملة للبحث عن اسلحة الدمار الشامل المزعومة كما هددت باستخدام الفيتو لمنع اتخاذ قرار في مجلس الامن لشن الحرب[14].

الا ان الاختلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الامريكية لم يستمر طويلاً حيث بدأ الموقف الفرنسي يتغير تدريجياً بعد احتلال العراق لاسيما عندما وجدت نفسها مقصية ومعزولة دون أي تأثيراً او دور تؤديه في الشرق الاوسط وفشل المحور الفرنسي-الالماني-الروسي الذي سعت لأقامته قبل الحرب.

ادركت فرنسا ضرورة اعادة حساباتها وعدم الذهاب بعيداً وان العودة والتوافق مع السياسة الامريكية للحصول على بعض المكاسب الاقليمية وهذا ما عكسه القرار ١٥٥٩ والحرب على الارهاب لذلك تعين على فرنسا تجاوز حالة التوتر الا انها كانت ليست على استعداد للعودة والانسياق بالكامل خلف السياسة الامريكية وان اجواء الوفاق الظاهري الذي جسدها القرار ١٥٥٩ اعتبر بداية تصحيحية لرأب الصدأ الذي شاب العلاقات بين الدولتين.

الا ان تطور الاحداث في البيئة الاقليمية ومحاولات الولايات المتحدة اشراك فرنسا الى جانبها خاصة في مشروع الشرق الاوسط الكبير تعين على فرنسا ان تتخذ مجموعة من الخطوات التي تخدم السياسة الامريكية وهذا ما حصل في قمة الثماني التي عقدت بولاية جورجيا الامريكية في ١٩ حزيران ٢٠٠٤ حيث شاركت فرنسا في صفقة اقتضت بان تقوم الولايات المتحدة بتعديل مشروع الشرق الاوسط الكبير بما يتناسب مع مصالح ووجهات النظر الاوربية مقابل ان توافق فرنسا على مشروع القرار الذي طرح في مجلس الامن وهو القرار ١٥٤٦ الذي تضمن شرعنة الاحتلال الامريكي وحوله الى قوات متعددة الجنسيات[15].

لقد اصبحت المطالبة الامريكية -الفرنسية بضرورة انسحاب القوات السورية من لبنان بمثابة النداء اليومي الذي ترتكز عليه تصريحات وخطب ومواقف قادة الدولتين خصوصاً تلك الصادرة عن الرئيسين شيراك وبوش كما تحولت الى نداء اوربي جامع خاصة بعد اغتيال رفيق الحريري.

---

(14) عوزن عيلان، الهوية الاوربية الجديدة، عرض نزار رمضان، مركز يافا للدراسات، يافا، ط١، آذار ٢٠٠٥.

(15) صحيفة الوطن الاماراتية ، انظر موقع الصحيفة على الانترنيت www.alwatan voice.com

وفي اول لقاء بين جورج بوش وجاك شيراك حدثت مشادة بينهما امام الصحفيين حيث قال بوش (ان الاحوال في العراق ســـــوف تتحسن شيئاً فشيئاً) فرد شيراك عليه (انها سوف تسوء اكثر فاكثر)[16].

ان التوافق الامريكي-الفرنسي قد تضمن الحرص على عدم ربط القرار ١٥٥٩ بمسيرة السلام في الشرق الاوسط حيث اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية بان ملف المسار السوري واللبناني الاسرائيلي ليس له الاولوية وانه ينبغي التوصل الى تنفيذ كامل للقرار * فيما تميزت الرؤية الفرنسية بانه لافائدة من ربط قرار يطالب بعودة سيادة لبنان وحريته واستقلاله بمسيرة السلام في الشرق الاوسط.

لقد تم تشكيل غرفة عمليات في داخل السفارتين الامريكية والفرنسية في بيروت لأدارة العملية ومراقبة تنفيذ القرار خاصة فيما يتعلق بمراحل الانسحاب السوري.

من الواضح ان الضغوط الامريكية لتطبيق القرار خاصة فيما يتعلق باخراج القوات السورية من لبنان ليس مرده وجود لبنان على اولوية الاجندة الامريكية في المنطقة بقدر ماهو ممارسة ضغوط على سورية[17] وان مستوى هذه الضغوط مرتبطة الى حد كبير بمستوى الاستجابة السورية لمسار الملف العراقي وان التمييز هنا بين الرؤيتين الفرنسية والامريكية لجهة القرار ١٥٥٩ هو ان واشنطن مارست ضغوطاً على دمشق لتنفيذ القرار الدولي .ظاهره القوات السورية في لبنان والانتخابات وغيره من الملفات بينما مضمونه اهداف اخرى لاعلاقة لها بهذه الملفات فيما ترى فرنسا ان اعادة نفوذها في لبنان من خلال ممارسة الضغوط لأخراج سوريا من لبنان ولذلك اعلنت فرنسا بانها غير عازمة للدخول في المشروع الامريكي باسقاط النظام السياسي السوري.

وعلى وفق الرؤية الامريكية فان البند المتعلق بنزع اسلحة المقاومة يعتبر من اولياتها كون ان حزب الله منظمة (ارهابية) فضلاً عن تقويض النظام السوري واسقاطه تعزير دور اسرائيل في المنطقة، اما فرنسا فلا تعتبر حزب الله منظمة (ارهابية) بل دعت الى تسليم سلاحه ومشاركته في العملية السياسية.

وجرياً مع ما تقدم فان الدبلوماسية الفرنسية لم تصل الى سقف المطالب الامريكية باحداث تغيير سياسي في سوريا واعطت اشارة الى الولايات المتحدة بان لامصلحة لها من اهتزاز الوضع الداخلي في سوريا كما ان فرنسا تبدو حذرة في أي مواجهة مع سوريا بل الاستمرار بالضغط عليها.

ان محاولات الدبلوماسية الفرنسية لتعزيز دورها في الشرق الاوسط واجهته صعوبات بسبب ارتكابها اخطاء تكتيكية عندما اندفعت في فصل القرار ١٥٥٩ عن

---

(16) موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net

(17) عارف العبد،لبنان والطائف،تقاطع تاريخي مسار غير مكتمل ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط١، ٢٠٠١.

مسارات المفاوضات المتعددة الاطراف مع اسرائيل فضلاً عن فصل القرار عن القرارات الدولية الاخرى التي صدرت حول الحالة اللبنانية.

وسعت الولايات المتحدة الى استخدام الدور الفرنسي كعنصر ضاغط على سوريا ولبنان كما ادركت فرنسا بان تأثيرها في المنطقة لايعني احلاله بديلاً عنها .

مستقبل الدور الفرنسي في لبنان:-

اولاً:مشهد الاستمرارية:-

تكمن استمرارية تأثير الدور الفرنسي في لبنان بعد تنفيذ قرار مجلس الامن ١٥٥٩ بالعديد من العوامل وفي مقدمتها عامل التوازن الطائفي بين القوى السياسية اضافة الى عامل التوافق مع استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط[18].

- عامل التوازن الطائفي :لقد اسس القرار الدولي ١٥٥٩ لحقيقة سياسية جديدة على الارض في التشكيك في النظام السياسي الانتقالي الذي نص عليه اتفاق الطائف والذي ارتكز على توزيع مقاعد البرلمان اللبناني بشكل يضمن تمثيلاً طائفياً (متوازناً) يعطي نصف المقاعد للمسلمين لكل من السنة والشيعة والدروز والنصف الآخر للمسيحيين الموارنة والارثذوكس والارمن وغيرهم،هذا التوازن السياسي الذي تم الاتفاق عليه في اعقاب الحرب الاهلية.

ان أي اختلال للتوازن بين مكونات الشعب اللبناني سيؤدي الى حرب اهلية وبالتالي سينعكس على الدور الفرنسي في لبنان والمنطقة ،لذلك فان الدور الفرنسي واستمراره مرهون بمدى توفر السلم الاهلي.

ولتعزيز الدور الفرنسي في لبنان يتطلب دعم الاقتصاد اللبناني واشراك الاتحاد الاوربي بتقديم المساعدات الاقتصادية واطلاق عجلة الاعمار وتخفيف الديون اللبنانية والغاء جزء منها سيساعد على توفير مناخات اجتماعية ملائمة للسلم الاهلي.

- عامل التوافق مع الولايات المتحدة الامريكية:بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ وما حملته من مؤثرات جديدة ادى الى تراجع مفهوم التحالفات الثابتة والدائمية لصالح مفهوم التحالفات الارادية،بمعنى ان نوع المهمة هي التي تحدد نوع التحالفات ،لذلك فان التناغم الفرنسي-الامريكي حول الازمة اللبنانية يعد البداية لتحالفات ارادية جديدة في المنطقة على صعيد اخر فان الولايات المتحدة التي تمثل القطبية الاحادية في عالم اليوم ليس

---

(18) عن التوافق الفرنسي الامريكي بشأن منطقة الشرق الاوسط :
ينظر: جان بيير شوفنمان ، فكرة ما عن الجمهورية قادتني الى ...؟!
ترجمة ليلى غانم ، مراجعة رجب بودبوس ، ليبيا ، بنغازي ، دار الجماهير للنشر والاعلان ، ط ١ ، ١٩٩٣ .
ايضاً عامر كامل أحمد ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي عقد التسعينات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٥ .

باستطاعتها تحمل تكاليف الاحتلال والانتشار العسكري لوحدها ولمدة طويلة لهذا سعت الى استمالة فرنسا الى مشروعها المستقبلي ،كما ان فرنسا تتطلع على المستوى البعيد الى ان تكون لاعباً اساسياً في مشروع الشرق الاوسط الكبير.

على العموم فان مشهد استمرارية الدور الفرنسي سيبقى متأثراً بمدى استقرار الوضع في لبنان كما انها ستظل متأثرة بابعاد علاقاتها الدينية والثقافية وبما تمتلكه الدولتـــين من امكانات تدفع كل منهما الاخرى الى استمرار التعامل معها.

ثانياً: مشهد انحسار الدور الفرنسي :-

سيواجه الدور الفرنسي في لبنان بعد تنفيذ بنود قرار مجلس الامن بالكثير من العقبات قد لاتستطيع تجاوزها في المستقبل ،لأنه من غير الممكن تجاهلها او القفز عليها وان استمرارها بدون حل سيؤدي الى جمود الدور الفرنسي وهي:

عوامل سياسية:- في ظل المتغيرات الداخلية وما نص عليه القرار ١٥٥٩ خاصة الفقرة المتعلقة بتجريد سلاح حزب الله الذي اخذ الحزب يتجذر في التركيبة السياسية اللبنانية ويتمتع بتأييد واسع من الشعب اللبناني بوصفه يمثل المقاومة الوطنية التي اجبرت اسرائيل على الانسحاب من الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠،هذه الاسباب قد تجعل استكمال تطبيق القرار كاملاً امر صعباً وسينعكس سلباً على طبيعة الدور الفرنسي في لبنان لاسيما ان الولايات المتحدة قد وضعت الحزب في قائمة المنظمات الارهابية وان ذلك سيضع فرنسا امام خيارات صعبة.

على صعيد اخر فان صياغة نظام لبناني جديد على وفق الطموحات الفرنسية والذي في مقدمة بنوده اقالة رئيس الجمهورية والعناصر الموالية لسوريا يؤدي الى انقسام المجتمع اللبناني والى مزيد من الاضطرابات في لبنان.

اما على الصعيد الفرنسي فان انشغال فرنسا باوضاعها الداخلية بايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها ومعالجة الجبهة الاوربية وانقاذها بعد الاستفتاء السلبي على الدستور الاوربي والخلاف الفرنسي-البريطاني على ميزانية الاتحاد قد يؤدي الى تراجع الاهتمام الفرنسي بلبنان تراجعاً نسبياً.

عوامل استراتيجية:-ان الفراغ الاستراتيجي الذي نجم بعد خروج القوات السورية من لبنان وهو الهدف الاساس للقرار ١٥٥٩ قد يخدم المصالح الامريكية-الاسرائيلية في الشرق الاوسط اكثر من المصالح الفرنسية ضمن مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي بدأ باحتلال العراق ويستمر لأسقاط النظام السوري وتقويض البرنامج النووي الايراني وتفكيك المقاومة اللبنانية والفلسطينية اضافة الى تطويع النظم العربية في المنطقة .

ان مشروع الشرق الاوسط لايخدم الدور الفرنسي سواء في لبنان او في المنطقة بل سيساعد على تهميش دورها في ظل الهيمنة الامريكية.

والخلاصة هي ان عوامل الاستمرارية والانحسار للدور الفرنسي في لبنان يتوقفان على مدى ادراك فرنسا وقدرتها في حل العديد من القضايا المختلفة الابعاد التي

تحمل تهديدات وتحديات ليس فقط للبنان وانما لأمن واستقرار المشرق العربي.

ثالثاً : مشهد ازدياد وتوسع الدور الفرنسي في لبنان

ثمة منظوران لتفعيل الدور الفرنسي في لبنان في المستقبل الاول ، سيعتمد على محاولات الحكومة الفرنسية التي تبحث عن دور مؤثر في منطقة الشرق الاوسط لا سيما في لبنان بتوظيف عمق العلاقات التاريخية والثقافية بوصف لبنان الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط تنتمي الى الفضاء الفرنكوفوني التي تعتبره فرنسا فضاءها وستسعى فرنسا ايضا الى الدفع باحداث تغييرات سياسية للنظام اللبناني لتشمل رأس النظام (امين لحود) على خلفية التحقيقات الجارية حالياً حول مقتل رفيق الحريري واقصاء القوى المؤيدة لسوريا بغية ارضاء المعارضة اللبنانية لا سيما المارونية . اما المنظور الثاني ، فان تنشيط الدور الفرنسي في لبنان على مدى المساعدة التي ستقدمها فرنسا اليه باشراك اوربا لاعادة اعمار لبنان ودفع عجلة الاقتصاد اللبناني والاصلاح السياسي والاداري الى الامام. وعليه فان فرنسا تتطلع بالمحافظة على مكانتها في المستقبل في منطقة الشرق الاوسط عبر البوابة اللبنانية .

خاتمة:-

لقد نجحت فرنسا في استصدار قرار مجلس الامن ١٥٥٩ بالتوافق مع الولايات المتحدة الامريكية بأخراج القوات السورية من لبنان والعودة الى المنطقة عبر البوابة اللبنانية ،كما نجحت في رأب الصدع في علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد ان تعكرت هذه العلاقة بسبب الموقف الفرنسي المعارض لها في الحرب على العراق.

تسعى فرنسا لأن تكون لاعباً مهماً في المعادلة السياسية الداخلية في لبنان عبر دعم المعارضة اللبنانية وكانت اكثر احتضاناً لها وتفهماً لحاجاتها ولخصوصيات الوضع اللبناني.